وزارة العمل

اتفاقية عمل جماعية

رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤

إنه في يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٤/٤/١٥

تحت رعاية معالي وزير العمل السيد الأستاذ/ حسن شحاتة تم تحرير هذه الاتفاقية بين كل من :

أولاً - شركة حديد عز ، شركة مساهمة مصرية ، ومقرها مدينة السادات – المنطقة الصناعية الرابعة – محافظة المنوفية ، ويمثلها في التوقيع على هذه الاتفاقية السيد الأستاذ/ أحمد محمد فرج منصور، رئيس قطاع تخطيط الأجور والمزايا للمجموعة .

(**ويشار إليها فيما بعد بالشركة "الطرف الأول"**)

ثانياً - كل من :

١– النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ، ويمثلها في هذه الاتفاقية المهندس/ خالد منير حسنين الفقي"بصفته رئيس النقابة" .

٢– اللجنة النقابية للعاملين بشركة حديد عز ، ويمثلها في هذه الاتفاقية السيد/ ممدوح محمد أحمد السيد "بصفته رئيس اللجنة النقابية بالشركة" .

(**ويشار إليهما فيما بعد بالمنظمة النقابية "الطرف الثاني"**)

تمهيد

في إطار الثقة والاحترام المتبادل بين طرفي هذه الاتفاقية وحرصًا من إدارة الشركة الدائم على تقديم يد العون للعاملين لديها ومساعدتهم على تحسين ظروفهم المعيشية فقد سبق لها وأن قررت صرف مبلغ مالي تحت حساب الأرباح يصرف لهم مقدمًا يقدر بنحو شهرين ونصف من الراتب الأساسي للعامل يصرف على دفعتين خلال العام: الأولى منها خلال النصف الأول من العام ، والثانية خلال النصف الثاني من العام دون الانتظار لقرار الجمعية العمومية للشركة بتوزيع الأرباح ورغبة من الشركة في الاستمرار في هذا النهج فقد قررت وبدلاً من صرف هذا المبلغ على

دفعتين على نحو ما ورد عاليه أن يتم ضم متوسط هذا المبلغ إلى الراتب الشهري الأساسي للعامل حتى يتم استفادة العاملين منه شهريًا بدلاً من الانتظار لحلول أجل صرف كل دفعة من الدفعتين وقررت الشركة أيضًا زيادة عدد الشهور المقررة لذلك لتكون عن متوسط أربعة أشهر بدلاً من شهرين ونصف كما سبق العمل به .

مما ينعكس أثره إيجابًا على مصلحة العاملين وبيئة العمل وتحسين الإنتاجية ومصلحة البلاد ككل ، وإعمالاً لذلك، وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وبصحة تمثيلهما فقد تم الاتفاق بينهما على ما يلي :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملاً ومتممًا لبنودها .

(البند الثانى)

اتفق الطرفان على ضم متوسط ما كان يصرف للعاملين بالشركة مقدمًا تحت حساب الأرباح على نحو ما جاء بالتمهيد السابق للراتب الأساسي الشهري لهم بعد تعلية هذا المبلغ بقيمة ضريبة كسب العمل ليصرف لهم شهريًا مع الراتب الأساسي ويعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأجر الشهري لهم .

(البند الثالث)

تتحدد قيمة المبلغ الذي سيتم ضمه للراتب الأساسي بواقع متوسط أربعة أشهر من الراتب الأساسى : بواقع شهرين من الراتب الأساسى لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ وشهرين من الراتب الأساسى لشهر ديسمبر ٢٠٢٣ ÷ ١٢ = القيمة المنضمة للأجر الأساسى الشهرى .

على أن يتم صرف القيمة المنضمة عن إجمالي شهور (يناير وفبراير ومارس) مع شهر أبريل ٢٠٢٤

(البند الرابع)

من المتفق عليه بين الطرفين أن استبدال صرف مبلغ الدفعتين بضم متوسط هذا المبلغ للأجر الأساسي الشهري للعامل يترتب عليه الآتي :

١- عدم جواز مطالبة أي من العاملين بأي حال من الأحوال العودة لنظام صرف الدفعتين .

٢ – يتم احتساب الزيادة السنوية على الراتب بعد الضم خلال هذا العام وكذلك في الأعوام المقبلة .

٣– يتم احتساب أجر ساعات العمل الإضافية على أساس الراتب الأساسي بعد الضم .

٤– احتساب المقابل النقدي لرصيد الإجازات للعاملين ممن سيبلغ سن التقاعد مستقبلاً على أساس الأجر الأساسي بعد الضم .

(البند الخامس)

لا يترتب على ضم متوسط ما كان يصرف للعاملين مقدمًا تحت حساب الأرباح للأجر الأساسي الشهري على نحو ما جاء بالبند الثالث من هذه الاتفاقية ، أي إخلال بحقهم فيما قد تقرره الجمعية العمومية للشركة مستقبلاً من توزيعات أرباح في السنوات المقبلة .

(البند السادس)

تسري أحكام هذه الاتفاقية على العاملين الحاليين المتواجدين في خدمة الشركة في ٢٠٢٤/١/١ ولا تسري أحكامها على من يرتبطون بالشركة بعقود استشارات أيًا كان نوعها .

(البند السابع)

تخضع هذه الاتفاقية لأحكام قانون العمل المصري، وكافة القوانين والقرارات الأخرى ذات الصلة ، وفى حال نشوء أي نزاع – لا قدر الله – حول تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ، تتبع الإجراءات المنصوص عليها في الباب الرابع (المواد من ١٦٨ إلى ١٩١ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣) .

(البند الثامن)

يلتزم الطرفان بتنفيذ هذه الاتفاقية بحسن نية، ويمتنع على كل منهما القيام بأي أفعال أو إتيان أية إجراءات من الممكن أن تعيق تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو تهدف إلى التنصل من تنفيذها .

(البند التاسع)

اتفق الطرفان على أن تكون مدة هذه الاتفاقية ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليها وتنتهي في ٢٠٢٧/٤/١٤

(البند العاشر)

تم إبرام هذه الاتفاقية من (٦) نسخ بيد كل طرف نسخة، وعدد (٢) نسخة للنشر بالوقائع المصرية وتسلم النسخة الأخيرة من الاتفاقية إلى الإدارة المختصة بوزارة العمل .

الطرف الأول

شركة حديد عز (ش.م.م)

الأستاذ/ أحمد محمد فرج منصور

بصفته رئيس قطاع تخطيط الأجور والمزايا للمجموعة

الطرف الثانى

النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية

المهندس/ خالد منير حسنين الفقى

بصفته رئيس النقابة

اللجنة النقابية للعاملين بشركة حديد عز

الأستاذ/ ممدوح محمد أحمد السيد

بصفته رئيس اللجنة النقابية بالشركة